

دلالة صيغتي (فاعل) و (فعّال) على النسب

أ.م.د. سلام موجد خلخال

قسم اللغة العربية

كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة كربلاء

محمد علي عبد الله العنبيكي

خلاصة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

يعدّ النسب من الموضوعات الصرفية المهمة ذات القواعد المتعددة والمتشعبة والأحكام الكثيرة . هذا إن كان النسب نسباً قياسياً . أمّا إذا كان شاذاً ، فإنّه لا يخضع لقاعدة معينة ، بل يخضع ما ورد منه للسمع ، وهذان القسمان : القياسي والسماعي تلحقهما ياء النسب المشددة . ونحن – في بحثنا هذا – لا نريد دراسة القسمين السابق ذكرهما ، بل نريد قسماً آخر عبّر عنه النحويون والصرفيون بـ (النسب بغير الياء) أو (الاستغناء عن الياء) وعدّه بعضهم من باب نيابة صيغة صرفية عن أخرى .

لقد بحث هذه الظاهرة بحثاً مقتضياً أغلب اللغويين وأشاروا إليها في مؤلفاتهم . من هؤلاء : سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، ومن المفسرين : الزجاج ، والنحاس ، والزمخشري ، وأبو البركات الأنباري ، والعكبري ، والقرطبي وأبو حيّان الأندلسي ، والسمين الحلبي ، وغيرهم .

وقد اقتضت خطة البحث أن يتضمن بحثين تتلوها خاتمة وثبت المصادر والمراجع :

المبحث الأول : دلالة صيغة (فاعل) على النسب . فكان لزاماً أن يقسم على ثلاث نقاط :

الأول منها اختصّ بدراسة دلالة (فاعل) المصوغ من الجامد على النسب ، والثاني اختصّ بدراسة دلالة (فاعل) بمعنى مفعول على النسب
والثالث فقد تضمن دلالة (فاعل) المصوغ من الرباعي على النسب .
أما المبحث الثاني : فكان بعنوان دلالة صيغة (فعّال) على النسب.

Formation of the Nickname Without the Appendage of "Ya" Morpho_Semantic Study Abstract

This study deals with " Formation of the Nickname Without the Appendage of "Ya" ,Morpho_Semantic Study";the phenomenon which has not been studied sufficiently so all were found are signs about the topic.

The outline of this thesis is divided into introduction and three chapters, then the conclusions are given. Finally , the resources and the , then, the forms led to the formation with "ya"as (substitution, deletion, replacement and transformation) .finally the chapter end with the distinction between the formation with " ya" and other semantic forms.

The thesis ends with the conclusions found by the researcher as:

- 1-the semantic form is defined in this study in different ways , the most important is that it is the meaning of its outer form , accordin
- 2-this thesis reveals some aspects of nickname forming without the appendage of "ya" as in the forms of "agentive and exaggerating forms.
- 3-there are different Quranic hints give the meaning of forming nicknames forming.

المبحث الأول : دلالة صيغة (فاعل) على النسب :

1. أولاً : دلالة (فاعل) المصوغ من الجامد على النسب لصيغة (فاعل) دلالات متعددة منها : (١) أنها تدل على اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي ، ((وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله)) (٢) ، وهو : ((اسم مصوغ من المصدر للدلالة على الحدث والذات ، ويكون معناه التجدد والحدوث)) (٣) .
2. أنها تدل على الصفة المشبهة إذا كان اسم الفاعل مضافاً ودالاً على الثبوت في الصفات التي تلازم الموصوف نحو : ظاهر القلب ، ضامر البطن ، بارز الجبين ، واسع الفم .
3. أنها تدل على المبالغة كقولهم : شغل شاغل وشعر شاعر ، وليل لائل وشيب شائب (٤) . والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه أحد الباحثين من ((أنّ دلالة المبالغة في هذا التركيب ، إنّما تأتي من اجتماع المصدر وتابعه بلفظه وليس من اسم الفاعل وحده كما وهم بعض الباحثين حين عدّ اسم الفاعل من أبنية المبالغة)) (٥) .
4. أنها قد تدل على النسب إلى الشيء كقولهم (٦) لذي الدرع : دارع ، ولذي النبل نابل ، ولذي الترس : تارس ، ولمن حمل السلاح : صالح ، ولمن عنده تمر : تامر ، ولمن لديه لبن : لابن ، وكذلك قولهم : خابز وسامن وزابد ، لصاحب الخبز والسمن والزبد .
وتستعمل هذه الصيغة إذا كان المنسوب صاحب شيء فينسب إليه على أنّ النسبة : ((نسبة إضافية بمعنى : ذو الشيء)) (٧) وفاعل في هذا المعنى يفيد النسب ((لأنّ ذا الشيء منسوب إلى ذلك الشيء)) (٨) وهذه : ((النسبة قد يكون معناها أنّها ذو شيء ، وليس بصنعة له فتجيء على فاعل نحو : دارع ونابل وناشب وتامر ، لصاحب الدرع والنشاب والتمر)) (٩) . أمّا الفرق بين فاعل في النسب واسم الفاعل ، فهو أنّ الثاني يفيد العلاج ويقبل التاء دون الأول (١٠) .

وعقد سببويه باباً للنسب بغير الياء أطلق عليه : « هذا بابٌ من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة ، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله ، أو ذا شيء » (١١) فالأول يكون على صيغة (فعَّال) والثاني يكون على صيغة (فاعل) . قال سببويه عن صيغة (فاعل) : « وأمّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها ، فإنّه مما يكون (فاعلاً) وذلك قولك لذي الدرع : دارِعٌ ، ولذي النَّبْلِ : نَابِلٌ ، ولذي النَّشَابِ : نَاشِبٌ ، ولذي التَّمْرِ : تَامِرٌ ، ولذي اللَّبَنِ : لَابِنٌ . قال الحطيئة :

فَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْفَكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ (١٢) (١٣)

ويقول ابن يعيش في ذلك : « وما كان من هذا ذا شيء وليس بصنعة يعالجها أتوا بها على (فاعل) ، وذلك لأنّ (فاعلاً) هو الأصل ، وإنما يعدل عنه إلى (فعَّال) للمبالغة ، فإذا لم ترد المبالغة ، جيء به على الأصل ؛ لأنه ليس فيه تكثير » (١٤) ، فصيغة (فعَّال) للتكثير ؛ ذلك أنّك « تقول : قتَّالٌ ، إذا كان يكثر القتل . فأما قاتل فيكون للقليل والكثير ؛ لأنه الأصل » (١٥) أما إذا كان ذلك صنعة ، فإنه يجيء على (فعَّال) قال سببويه : « وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعتة : لَبَانٌ وتَمَّارٌ ونَبَالٌ » (١٦) .

وقال الرضيّ (ت ٦٨٦هـ) : « وفاعل يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة ، وكلاهما محمول على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال : لابن لصاحب اللبّان ، ولَبَانٌ لمن يزاوله في البيع أو غيره » (١٧) . وأضاف سببويه شواهد جاءت على (فاعل) بمعنى النسب فقال : « وتقول :

مكانٌ أهلٌ ، أي : ذو أهل . وقال ذو الرّمة : (١٨)

* إِلَى عَطَنِ رَحْبِ الْمَبَاءَةِ أَهْلٍ *

وقالوا : لصاحب الفرس : فارس . وقال الخليل : إنما قالوا راضية ، وطاعمٌ وكاسٌ على ذا ، أي : ذات رضاً وذو كسوةٍ وطعامٍ ، وقالوا : ناعلٌ لذي النعل . وقال الشاعر :

* كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ * (١٩)

أي : لهمٌ ذي نَصَبٍ » (٢٠) .

فقد دلّ (فاعل) في الأمثلة المذكورة على النسب فكأنه قال : درعيٌّ ونحوه (٢١) ونقل صيغتي : (فاعل) (وفعَّال) من بابيهما الصرفيين ، لأداء معنى النسبة يجعلهما غير جاريتين على الفعل ، فلا يكونان في السياق الواردتين فيه بمعنى اسم الفاعل ولا بمعنى صيغة المبالغة (٢٢) .

وأورد أحد الباحثين من الأمثلة التي جاءت على صيغة (فاعل) وهي تفيد النسب ما يأتي : (٢٣)

١ . قولهم : دارِعٌ ، ونَابِلٌ ، ونَاشِبٌ ، ولَابِنٌ ، وتَامِرٌ ، وسَالِحٌ ، وفَارِسٌ ، ونحوها فهي بمعنى : ذي الدرع ، وذي النَّبْلِ ، وذي النَّشَابِ وذي اللَّبَنِ ، وذي التَّمْرِ ، وذي السِّلَاحِ ، وذي الفَرَسِ (٢٤) ومنه قول الحطيئة (٢٥) :

فَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْفَكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ

٢ . قولهم : ناعلٌ ، وحاذٍ ، ولاحمٌ ، وشاحمٌ — لذي النعل ، وذي الحذاء ، وذي اللحم ، وذي الشحم (٢٦) .

٣ . قولهم : مكانٌ أهلٌ ، أي : ذو أهل (٢٧) ، قال ذو الرّمة : (٢٨)

إِلَى مَا جَدِ الْآبَاءِ قَرَمِ عَثْمِمْ إِلَى عَطَنِ رَحْبِ الْمَبَاءَةِ أَهْلٍ

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَاهُونَ {٥٥} [يس : ٥٥] واختلفوا في (فاكهون) ، و (فاكهين) هنا ، والدخان والطور والمطففين : « فأبو جعفر بلا ألف بعد الفاء فيها كلها صفة مشبهة من (فكه) بمعنى (فرح) أو (عجب) أو (تلذذ) أو (تفكّه) وافقه الحسن هنا والدخان . وقرأ حفص كذلك في المطففين ، واختلف فيه عن (ابن عامر) . والباقون بالألف في الجميع ، اسم فاعل بمعنى (أصحاب فاكهة) كـ (لابن) و (تامر) و (لاحم) » (٢٩) .

أي : ذو لبن وتمر ، أي : عنده لبن كثير ، وتمر كثير ، وكذلك : عاسل ولاحم وشاحم (((٣٠) ووجهها النحاس (ت٣٣٨هـ) على هذا المعنى كذلك فذكر أنه يقال : ((فلان فاكهه ، أي ذو فاكهة ، وتامر ، أي ذو تمر ، كما قال الشاعر :

أغررتني وزعمت أنك
لابن بالصيف تامر (((٣١)

ونسب القرطبي إلى الكسائي وأبي عبيدة قولهما : ((الفاكه ذو الفاكهة ؛ مثل شاحم ولاحم وتامر ولابن (((٣٢) . وكذلك فسر أبو حيان (فاكهون) بأنهم : ((أصحاب فاكهة كما يقال : لابن وتامر وشاحم ولاحم (((٣٣) وبمثل ذلك فسر أبو عبيدة (فاكهين) في قوله تعالى : إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ {١٧} فَكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ [الطور: ١٧-١٨] حين قال : ((ومن قرأها (فاكهين) فجازها مجاز لابن ، وتامر ، أي : عنده لبن كثير وتمر كثير (((٣٤) . وفي قوله تعالى : وَنَعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَكِهِينَ [الدخان: ٢٧] أشار أبو حيان إلى أنه : ((قرأ الجمهور بألف ، أي : طيبي الأنفس وأصحاب فاكهة كلابن وتامر (((٣٥) .

ثانياً : دلالة صيغة (فاعل) بمعنى (مفعول) على النسب

أجاز اللغويون مجيء (فاعل) بمعنى مفعول (٣٦) ومما استشهد به الخليل على هذا المعنى قول الشاعر :

رَخِيمُ الْكَلَامِ قَطِيعُ الْقِيَا مِ أَمْسَى الْفُؤَادِ بِهَا فَاتِنَا (٣٧)

قال الخليل : ((أي : فاتناً ، كقولك طريق قاصد سابل أي مقصود مسبول ، ومنه قوله تعالى : فَهَوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ [الحاقة: ٢١] أي مرضية ، ومنه قول النابغة :

كَلِينِي لَهْمٌ يَا أَمِيمَةَ ناصِبٍ وِلِيلٌ أَقاسِيه بطيء الكواكب
أي مُنْصِب (((٣٨) .

وقال الخليل : ((وربما ادخلوا الفاعل على المفعول إذا جعلوه صاحب واحد ذلك الوصف ، كقولهم : أمر عارف ، أي معروف ، ولكن أرادوا أمراً ذا معرفة ، كما تقول : رجل كاس ، أي ذو كسوة ، ونحوه قوله : (في عيشة راضية) أي : مرضية (((٣٩) . وقال أيضاً : ((تقول : هالني هذا الأمرُ يهولني . وأمر هائل . ولا يقال : مهول ، إلا أن الشاعر قال :

ومهول من المناهل وحش
ذي عراقيب أجن مدفان

يعني بالمهول : الذي فيه هول ... والعرب إذا كان الشيء هو له أخرجوه على فاعل ، مثل : دارع لذي الدرع ، وإذا كان فيه أو عليه أخرجوه على المفعول كقولهم : مجنون ، أي : فيه جنون ، ومديون ، أي عليه دين (((٤٠) .

وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) : ((ليس في كلام العرب : فاعل بمعنى مفعول * إلا قولهم : تراب ساف ، وإنما هو مسفي ؛ لأنّ الريح سفة ، والريح سافية ، والتراب مسفي والرياح : هي السوافي ... ومثله (عيشة راضية) بمعنى مرضية ، و(ماء دافق) بمعنى مدفوق ، وسر كاتم بمعنى مكتوم ، وليل نائم بمعنى ناموا فيه وأنشد :

فنام ليلى وتجلّى همي
وقد تجلّى كُرب المهتم (((٤١)

وقال ابن يعيش : ((وقالوا : رجل كاس ، أي : ذو كسوة ، وطاعم ، أي : ذو طعم أي : آكل وهو ممّا يذم به ، أي ليس له فضل غير أنه يأكل ويشرب (((٤٢) أما ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) فحمل البيت أيضاً على معنى النسب فقال : ((و(فاعل) يأتي للملابسة في الجملة ، لا على أن ذلك الشيء حرفته ، وقولهم : طاعم كاس ، وقول الشاعر :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لُبْغَيْتَهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

لا يحمل إلا على معنى النسب ؛ لأنه لو ادعى فيه اسم المفعول ، لوجب أن يكون له فعل بمعناه ، ومعنى طاعم ، أي له طعام ، وكاس ، أي : ذو كسوة ، وليس ثمة فعلٌ هو طَعِمَ وَكَسِيَ ، بمعنى له طعام وكسوة ، ولذلك وجب العدول إلى معنى النسب ؛ ولذلك قال الخليل في (راضية) ذلك ؛ إذ لا يستقيم أن تكون (راضية) فاعلة من (رضيت) وهي العيشة ؛ إذ العيشة لا يقال فيها رضيت ، فعدل إلى معنى النسب بمعنى ذات رضا (((٤٣) .

حمل الخليل (ناصب) على معنى (مُنْصِب) فقال : (وأمرٌ ناصبٌ ، أي : منصب) (((٤٤) وحمله أيضاً على النسب فذكر أن معناه : لهمّ ذي نصب (٤٥) وهم ناصب معناه عند المبرد : فيه نصب (٤٦) ، ((وفعله (أنصب) وكان القياس أن يقال : مُنْصِبٌ فجاء على معنى ذي نصب ولم يجر على الفعل (((٤٧) وحمله ابن دريد أيضاً على معنى النسب فقال عن الشاهد : ((فأخرجه مخرج : تامر ولابن ، أي : ذي تمر وذي لبن ، فكأنه أراد ذا نصب)) (٤٨) .

ومما جاء من الشواهد القرآنية قوله تعالى : خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ [الطارق: ٦] ، فقد فسروا (دافق) بمعنى اسم المفعول وبمعنى النسب .

وعَلَّ الفراء مجيء (فاعل) بمعنى (المفعول) بقوله : ((أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت ، كقول العرب : هذا سرٌّ كاتم ، وهم ناصب ، وليلٌ نائم ، وعيشة راضية ، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هنَّ (٤٩) معهنَّ)) (٥٠) . وفي هذا النصّ ثلاثة توجيهات لتحويل مفعول إلى فاعل ، الأول : أن ذلك لغة أهل الحجاز ، والثاني : أن هذا ورد عن العرب ، والثالث : أنه للتوافق والانسجام بين الفواصل التي يسميها الفراء رؤوس الآيات . وذكر الفراء هذا المعنى في موضع سابق ولم يحدد له نسبته إلى لهجة معينة أو إلى مجموعة لغوية ، وإنما نسب ذلك إلى العرب عامة فقال : ((والعرب تقول : هذا ليلٌ نائم ، وسرٌّ كاتم ، وماء دافق فيجعلونه فاعلاً ، وهو مفعول في الأصل)) (٥١)

وذكر الزجاج أن (دافق) : ((معناه مدفوق ، ومذهب سيبويه وأصحابه أن معناه النسب إلى الاندفاق ، المعنى : من ماء ذي اندفاق)) (٥٢) . أما النحاس فردّ قول الكسائي والفراء : إن معنى (دافق) مدفوق ، وقال : ((فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان ، ولا يصح ولا ينقاس ، ولو جاز هذا لجاز : ضارب بمعنى مضروب . والقول عند البصريين أنه على النسب ، كما قال الشاعر :

* كليني لهمّ يا أميمة ناصب *

وكما قال :

وليس بذى سيف فيقتلني به وليس بذى رمح وليس بنبال (((٥٣)

وذهب الرضيّ هذا المذهب حين قال : ((قالوا : وقد جاء (فاعل) بمعنى (مفعول) نحو : ماء دافق ، أي ماء مدفوق ، وعيشة راضية ، أي مرضية ، والأولى أن يكونا على النسب كـ (نابل) و (ناشب) إذ لا يلزم أن يكون (فاعل) الذي بمعنى النسب ممّا لا فعل له كـ (نابل) بل يجوز أيضاً كونه جاء منه الفعل ، فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ)) (٥٤) .

وقال الزمخشري : ((والدفق : صبّ فيه دفْعٌ ، ومعنى (دافق) : النسبة إلى الدفق الذي هو مصدر دفق ، كاللبن والتامر . أو الإسناد المجازي أو الدفق في الحقيقة لصاحبه)) (٥٥) . وقال العكبري : ((و)

دافق) : على النسب ، أي ذو اندفاق وقيل : هو بمعنى مدفوق . وقيل هو على المعنى ؛ لأنّ اندفق الماء بمعنى نزل)) (٥٦) .

وقال القرطبي : ((من ماء دافق) أي : من المنى . والدفق صب الماء ، دفقت الماء أدفقه دققاً : صبيته ، فهو دافق ، أي : مدفوق ؛ كما قالوا : سرّ كاتم : أي مكتوم ؛ لأنّه من قولك : دُفق الماء ، على ما لم يسم فاعله . ولا يقال : دَفَقَ الماءُ (٥٧) ... قال الفراء والأخفش : (من ماء دافق) أي مصبوب في الرحم . الزجاج : من ماء ذي اندفاق . يقال : دارع وفارس ونابل ، أي : ذو فرس ، ودرع ، ونبل . وهذا مذهب سيبويه . فالدافق هو المنفق بشدة قوته)) (٥٨) .

وجاء في البحر المحيط : ((و(دافق) قيل : هو بمعنى مدفوق ، وهي قراءة زيد بن علي . وعند الخليل وسيبويه : هو على النسب ، كلابن وتامر ، أي ذي دفق ... والدفق : الصب ، فعله متعد . وقال ابن عطية : و(الدفق) دفع الماء بعضه ببعض ، تدفق الوادي والسيول إذا جاء يركب بعضه بعضاً . ويصح أن يكون الماء دافقاً، لأن بعضه يدفع بعضاً فمنه دافق ومنه مدفوق)) (٥٩) .

ثالثاً : دلالة (فاعل) المصوغ من الرباعي على النسب

ذكر الفيومي (ت ٧٧٠هـ) أنّ ألفاظاً من أسماء الفاعلين شدّت فجاءت على فاعل وهي من (أفعل)

وقياسها (مفعّل) وفسر مجيئها على (فاعل) بثلاثة تفسيرات هي : (٦٠)

١. إمّا اعتباراً بالأصل وهو عدم الزيادة نحو : أورسَ الشجرُ ، إذ أخضرَ ورقه فهو وارس ، وجاء مورس قليلاً ، وأمحلّ البلد فهو ماحل ، وأمّلح الماء فهو مالح ، وأغضى الليل فهو غاضٍ ومغض على الأصل أيضاً ، وأقرب القوم إذا كانت إبلهم قوارب فهم قاربون

٢. وإمّا لمجيء لغة أخرى في فعله وهي (فَعَل) وإن كانت قليلة الاستعمال فيكون استعمال اسم الفاعل ههنا من باب تداخل اللغتين نحو : أيقع الغلام فهو يافع فإنّه من يَفَع ، وأعشب المكان فهو عاشب ، فإنّه من عَشِبَ .

٣. وأشار بعضهم إلى أنّ ذلك ليس باسم فاعل للفعل المذكور معه بل هو نسبة إضافية بمعنى (ذو الشيء) فقولهم : أمحلّ البلد فهو ماحل أي : ذو محل ، وأعشبَ فهو عاشب أي : ذو عشب كما يقال : رجل لابن وتامر أي : ذو لبن وذو تمر .

وعلّل أحدهم ذلك بقوله : ((ولعلّ ما جاء من اسم الفاعل على زنة (فاعل) على خلاف القياس وبابه (مفعّل) يخضع لسُلطان مسألة الشهرة ؛ فهناك ألفاظ اختصتها العرب دون غيرها لدلالات مشهورة لا تعرف إلاّ فيها ، قالت العرب : أيقع فهو يافع على غير قياس ، إذ مقتضى القياس أنّ يكون اسم الفاعل من الفعل الرباعي على (مفعّل) ولكن هذا العدول لم يكن اعتباطاً ، فـ (يافع) محمول على دلالة النسب ، أي (ذو يفع) وبها اشتهر)) (٦١) .

وذهب هذا الباحث في موضع آخر إلى القول : ((إنّ هناك خصوصية في الدلالة أرادها العربيّ في هذا اللفظ زيادة على معنى الحدث المجرد ، في أنّ (يافعاً) يفيد نسبة ، أي : (ذو يفع) ، فخصص بناء (فاعل) للدلالة على هذا المعنى)) (٦٢) .

ومن ذلك قولهم (أبقلّ فهو باقل) (٦٣) فأجاز الباحث أن يحمل على تداخل اللغات ولم يستبعد أن يكون (أبقلّ ، وباقل) من باب خصوصية الدلالة في (فاعل) بمعنى النسب أو الصيرورة بمعنى أصبح باقلاً (٦٤) . ومثله (أورس) ، وارس ، وأورق ، وارق ، وأحنط حانط) (٦٥) ، أورسَ الشجر إذا اصفرَ ورقه ، فهو وارس ومورس قليل جداً ، وأورق النبات وهو وارق ، أي : طلع ، وأحنط الرمثُ — وهو شجر يشبه الغضا — أي : ابيضّ (٦٦) .

وقال ابن خالويه : « ليس في كلام العرب : (أفعل) فهو فاعل إلاّ أعشبت الأرض فهي عاشب » (٦٧) ،
 فكلمة (عاشب) : « تحمل دلالة الفعل وزيادة ، وهذه الزيادة تفيد الصيرورة أو النسب ، أي : بلدٌ ذو عشب ،
 أو صار عاشباً » (٦٨) .
 « ومثله : أمحل المكان فهو ماحل ، وممحل قليل (٦٩) ... فمن جاء
 بـ (ممحل من أمحل) فقد أصاب القياس ، ومن نطق من العرب بـ (ماحل) فقد أراد صيرورة الماحل أو
 النسب إليه ، أي ذو محل بمعنى الشدة والجذب » (٧٠) ، « وسمع قولهم : أغضى الليل فهو غاضٍ وعليه قول
 رؤبة : (٧١)

* تخرجنَ من أجواف ليل غاضٍ * (٧٢)

فإنهم : « عدلوا بـ (أغضى) نحو : (غاضٍ) ؛ لإصابة دلالة جديدة بمعنى الصيرورة أو النسب ،
 كقولهم : أغضى الليل فهو غاضٍ ، أي : ذو غضىٍ بمعنى الظلمة » (٧٣) . وقالوا : « أقرب الرجل وهو
 قارب إذا قربت إبله من الماء » (٧٤) « والمعنى الجديد في (فاعل) هنا هو الصيرورة أو
 النسب ، أي: صار ذا قرب من الماء ، فتجدد الدلالة يعني خصوصية في البناء » (٧٥) . ومن ذلك قولهم :
 « أتمرروا وهم تامرون ، وألبنوا وهم لابنون ، وأنعلوا وهم ناعلون » (٧٦) .
 ومن الألفاظ التي جاءت على (فاعل) المصوغ من الرباعي ما يأتي :
 ١. قال الخليل : « وأمحلت الأرض فهي ممحل وزمان ماحل » (٧٧) وقال أيضاً :
 « وأبقلت الأرض فهي مبقلة ، أي : أنبتت البقل ، والمبقلة : ذات البقل » (٧٨) .
 ٢. وقال ابن السكيت : « وبلد ماحل ذو محل ، ويقولون قد أمحل . وبلد عاشب ، ويقولون : قد أعشب . ويقولون
 : قد أبقل الرمثُ ، إذا مطر فظهر أول نبتته فهو باقل ، ولا يقولون مبقل ، وكذلك : قد أورس الرمثُ ، إذا
 أصفر فصار عليه مثل الملاء الصفر ، فهو وارس ، وقد أيفع الظلام ، إذا ارتفع ، فهو يافع » (٧٩) .
 ٣. وقال ابن دريد : « وأورس الرمثُ ، إذا اصفر ثمره ، فهو وارس ، وهذا أحد الحروف التي جاء على أفعل
 فهو فاعل . ولا يقال : مورس » (٨٠) .
 ٤. وقال الفارابي : « ويقال : بلد ماحل أي : ذو محل » (٨١) .

وعدّ ابن جني من المطرّد في القياس الشاذ في الاستعمال قولهم (٨٢) : (مكان مُبقل) وهو القياس ،
 والأكثر في السماع باقل . والأول مسموع أيضاً . قال الراجز :
 أعاشني بعدك وإدٍ مُبقلُ آكلُ من حوذانه وأنسلُ
 ومن الشواهد القرآنية على ذلك قوله تعالى : وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ [الحجر: ٢٢] ، ذكر الفراء في (لواقح)
 وجهين : « أحدهما : أنّ تجعل الريح هي التي تُلّقح بمرورها على التراب والماء فيكون فيها اللّقاح ،
 فيقال : ريح لاقح كما يقال : ناقة لاقح . ويشهد على ذلك أنه وصف ريح العذاب فقال : وفي عادٍ إذٍ أَرْسَلْنَا
 عَلَيْهِمُ الرِّيحَ العَقِيمَ [الذاريات: ٤١] ، فجعلها عقيماً إذ لم تُلّقح .
 والوجه الآخر : أن يكون وصفها باللّقح وإن كانت تُلّقح كما قيل : ليلٌ نائمٌ والنوم فيه ، وسرّ كاتمٌ وكما قيل :
 * الناطق المبروز والمختوم *

فجعله مبروزاً على غير فعل ، أي : إن ذلك من صفاته فجاز مفعول لمُفعل ، كما جاز فاعل لمفعول إذ لم
 يردّ البناء على الفعل » (٨٣) . وقال أبو عبيدة : « مجازها مجاز ملاقح ، لأنّ الريح مُلقحة للسحاب ،
 والعرب قد تفعل هذا فتلقي الميم ؛ لأنها تعيده إلى أصل الكلام ، كقول نهشل بن حريّ يرثي أخاه :
 ليُنيك يزيدُ بئسَ لضراعةٍ وأشعثُ ممّن طوحته الطوائحُ

فحذف الميم ، لأنها المطاوح ، وقال رؤبة :

* يخرجنَ من أجواف ليلِ غاضٍ * أي : مُغضِي ((٨٤) .

وقال الاخفش : ((فجعلها على (لاقح) كأن الرياح لَقتْ ؛ لأنَّ فيها خيراً ، فقد لقت بخير ، وقال بعضهم : الرياح تُلقح السحاب ، فقد تدل على ذلك المعنى ؛ لأنها إذا أنشأتها وفيها خير وصل ذلك إليه)) (٨٥) .

ونقل قول أبي عبيدة وهو أنَّ (لواقح) أصلها ملاقح ، وهو جمع مُلقحة ثمَّ حذفته منه الزوائد ، وردَّ ذلك بقوله : ((وهذا بعيد ، وإنما يجوز حذف الزوائد في مثل هذا في الشعر ، ولكنه جمع لاقحة)) (٨٦) ، وأضاف ((ولواقح)) على الحقيقة بلا حذف وهو على أحد معنيين : يجوز أن يقال لها : لاقح على النسب أي : ذات لقاخ ، كأنها تُلَقح السحاب والشجر ، كما جاء في التفسير وهو قول أبي عمرو : ويجوز أن يقال لها : لاقح أي حامل ، والعرب تقول للجَنوب لاقح وحامل ، وللشمال حائل وعقيم)) (٨٧) .
وخلص ما قيل في (لواقح) أربعة أوجه : (٨٨)

الأول : أن أصل لواقح (ملاقح) وهو جمع مُلقحة ثمَّ حذفته منه الزوائد أي الميم لظهور المعنى فصارت (لواقح) . واللواقح بمعنى الملاقح .

الثاني : أنه جاء على النسب ، فمعنى لولقح : ذات لقاخ كما يقال : طالق وطامث ولواقح جمع لاقح كتامر ولابن .

الثالث : أنه وصفها باللقح وإن كانت تُلقح ، أي قال : لاقحة وجمعها على لواقح ، ولم يقل : مُلقحة فيجمعها على ملاقح ؛ لأنَّ إسناده الفعل هنا من باب المجاز كقولهم : ليل نائم ، والليل لا ينام وإنما ينام فيه .
الرابع : أنه على حقيقته : يقال لقت الرياحُ ، إذا حملت الماء ، وألقت الرياحُ السحابَ ، إذا حملتها الماء . فلواقح جمع لاقحة ، وليس جمع ملقحة .

المبحث الثاني : دلالة صيغة (فَعَال) على النسب

اختلف النحويون واللغويون في صيغة (فَعَال) الدالة على النسب : أهي منقولة عن صيغة المبالغة أم لا ؟ والغالب على أقوالهم أن فعلاً – بهذا المعنى منقولة من المبالغة ؛ إذ المبالغة أصلٌ فيها (٨٩) ، وهذا هو الراجح فيها . قال أحد الباحثين : ((فهذه الصيغة منقولة من أبوابها الصرفية للدلالة على معنى النسبة المخصوصة)) (٩٠) .

ويؤيد هذا الرأي باحث آخر فيقول : ((ولا شك أن تجاوز المعاني وتداعيها سبب لانتقال الوزن أو البناء من معنى إلى آخر ، من ذلك أن المبالغة في الفعل في صيغة (فَعَال) تقتضي شدة التلازم بين الفاعل والفعل ، ولهذا استعملت للدلالة على النسب والحرفة ، ولو لم يكن منها فعل كالعطار من العطر ، والسمان من السمن ، والزيت من الزيت ، والفنان من الفن)) (٩١) .

وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أنَّ فعلاً لمن صار له صناعة (٩٢) ، أي أن فعلاً في الصناعة أصل لفعل في المبالغة . وأيد د. فاضل السامرائي مذهب ابن طلحة فقال : ((ونحن نذهب مذهب ابن طلحة فنرى أن فعلاً في المبالغة منقول عن فعّال في الصناعة ؛ لأننا نرى أن الأصل في المبالغة هو النقل من شيء إلى آخر فتحصل عند ذاك المبالغة)) (٩٣) .

واستدلّ السامرائي على ما ذهب إليه بقول ابن جني : « ذلك أنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع إمّا لفظاً إلى لفظ وإمّا جنساً إلى جنس » (٩٤) .

ومن المعلوم أن العرب تنسب إلى الحرف والصنعة بصيغة فعّال غالباً كالفراء والرفاء والنساج (٩٥) ... الخ فهذا البناء يقتضي المزاولة والتجديد ؛ لأن صاحب الصنعة مداوم على صنعته ملازم لها (٩٦) ، ومعنى هذا أن هذه الصيغة « تدل على الحرفة والصناعة وتقتضي الاستمرار والتكرار ، والإعادة والتجدد ، والمعاناة والملازمة » (٩٧) .

وعقد سيبويه للنسب بغير الياء باباً عنوانه : (هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة ، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله ، أو ذا شيء) (٩٨) قال فيه : « أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه ممّا يكون (فعلاً) ، وذلك قولك لصاحب الثياب : ثواب ، ولصاحب العاج : عوّاج ؛ ولصاحب الجمال التي يُنقل عليها : جمّال ، ولصاحب الحُمُر التي يَعْمَلُ عليها : حمّار ، وللذي يعالج الصّرف : صرّاف . وذا أكثر من أن يحصى » (٩٩) أما إذا كان ذلك بمعنى ذي شيء ولم يكن صنعة يعالجها فإنه يأتي على صيغة (فاعل) وذلك نحو : دارع ونابل لذي الدرع والنبل ، فإذا كان هذا صنعة جاء على فعال ؛ لذلك « تقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته : لبّان ، وتمّار ونبّال » (١٠٠) . فالفرق بين (فاعل) و(فعّال) : « أنّ (فعلاً) لذي صنعة يزاولها ويديمها ، وعليه أسماء المحترفين ، و(فاعل) لمن يلبس الشيء في الجملة » (١٠١) .

وقد يجري (فاعل) مجرى صاحب الصنعة فيأتي على (فعّال) ؛ ولذلك « قالوا : بَعّال لصاحب البغل ، شَبّهوه ، بالأول (١٠٢) ، حيث كانت الإضافة ؛ لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه . وقالوا لذي السيف : سيّاف ، وللجميع سيّافة .

وقال امرؤ القيس :

وليس بذّي رمح فيطعنني به وليس بذّي سيفٍ وليسَ بنبّالٍ

يريد : وليس بذّي نبلٍ » (١٠٣) .

وقال المبرّد عن بيت امرئ القيس « فأما قوله ... فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابل . ولكنه كثر ذلك منه ومعه » (١٠٤) .

أما المبرّد فوضع لذلك باباً سماه (باب ما بينى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدلّ عليه الياء) (١٠٥) قال فيه : « وذلك قولك لصاحب الثياب : ثواب ، ولصاحب العطر : عطّار ، ولصاحب البز : بزّاز . وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك : هذا رجل ضرّاب ، ورجل قتّال ، أي : يكثر هذا منه ، وكذلك خيّاط ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنّف ، فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه فعل نحو : بزّاز وعطّار » (١٠٦) .

وممّا استدلوا به على أنّ (فعلاً) يفيد ما يفيد النسب بالياء قول سيبويه

وربّما ألقوا ياء الإضافة كما قالوا : البتّي ، أضافوه إلى البتوت ، فأوقعوا الإضافة على واحده ، وقالوا : البتّات » (١٠٧) ، وكذلك قالوا : بزّاز وبزّي (١٠٨) ، وعطّار وعطري (١٠٨) ، وبذلك جاء في المثال الواحد طريقتان للنسب : طريقة النسب الشائعة بإضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم ، وصوغ المثال على (فعّال) فقالوا : بتّات وبتّي (١٠٩) . فجاء (فعّال) والمنسوب بالياء بمعنى (١١٠) واحد كما في الأمثلة السابقة .

وقال السيرافي : « ومما استدل به سيبويه على أنّ (فعلاً) بمنزلة ما نسب بياء النسبة أنّهم قالوا : البتّي ، وهو الذي يبيع البتوت ، واحدها بتّ ، وهي الأكسية ، وقالوا أيضاً : البتّات » (١١١) ، فلفظنا : (بتّات وبتّي) كلتاها تفيد معنى النسب ؛ لذلك « قالوا لمن يبيع البتوت : بتّات ، وقالوا : بتّي ، فتعاقبهما على معنى واحد ، يدلّ على أن المراد بأحدهما ما يراد بالآخر » (١١٢) .

أمّا الرضيّ فذكر أنّ فعلاً يأتي للنسب مجرداً من المبالغة ، فيكون : « بمعنى ذي كذا ، إلا أنّ (فعلاً) لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل ، ففعال الذي يجيء بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إمّا من جهة البيع كالبتّال (١١٣) ، أو من جهة القيام بحاله كالجمّال والبتّال ، أو باستعماله كالسيّاف أو غير ذلك » (١١٤) .

وذكر د. مصطفى جواد أنّ « فعلاً كالحشّاش موضوع للنسبة المعنوية إذا كان الشيء مادياً كالعطار والنحاس والبتّال والدقاق والزجاج ، فهو إمّا يبياع الشيء كالعطار ، وإمّا صانعه أو بائعه كالزجاج . أمّا المتعاطي والمتخذ والمستعمل فلهم النسبة اللفظية ، فيقال : فلان عطريّ ، أي كثير الاستعمال للعطر ، وحشيشي إذا كان يكثر استعمال الحشيشة » (١١٥) . وذكر في موضع آخر أنّ متعاطي الحشيشة يعرف بالحشيشي لا الحشّاش (١١٦) ، ثم قال : « وهذه القاعدة الصرفيّة تفصل في أمور لغوية كثيرة فيها التباس ، وبها يحسم الجدل من أجل صحة الاستعمال » (١١٧)

وعدّ سيبويه مجيء (فعلاً) دالاً على النسب غير مقيس مع كونه أكثر من أن يحصى إذ قال : « وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ؛ ألا ترى أنّك لا تقول : لصاحب البرّ برّار ، ولا لصاحب الفاكهة فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعّار ، ولا لصاحب الدقيق دقاق » (١١٨) إنّما يقال : دقيقيّ (١١٩) ، وهذا ما يراه ابن السراج الذي قال : « ولا تقول لصاحب الشعير : شعّار ، ولا لصاحب البرّ : برّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولم يجئ هذا في كل شيء ، والقياس في جميع ذا أن تنسب إليه بالياء المشددة على شرائط النسب » (١٢٠) .

ويرى أحد الباحثين (١٢١) أن المبرّد يقيس ما جاء على (فعلاً) لصاحب الحرفة ناقلاً كلام المبرّد الوارد في المقتضب (١٢٢) دليلاً على صحة رأيه . غير أنني لا أجد في كلام المبرّد إشارة إلى القياس أو عدمه ، لكن المبرّد عدّ ذلك — فيما نقل عنه ابن ولّاد — مقيساً ، إذ قال : « وكلّ من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البرّ : برّار ، حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر ولا غيره » (١٢٣) .

وردّ عليه ابن ولّاد بقوله : « ليس في هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة ، وذلك أنّه ردّ دعوى بدعوى ؛ لأنّ سيبويه قال : لا يقال هذا . كأنّه لم يسمعه من العرب ، فادّعى محمّد (١٢٤) أنّه يقال ، ولم يأت بحجة ، وادّعى ذلك في زمن منّ لا ترضى لغته ، ولا يحتجّ بقوله ، وأنكره سيبويه في زمن منّ يؤخذ بلغته ، ويرجع إلى قوله ، ويستشهد بلفظه ، ويمتنع من التكلم بما امتنع منه . فالنفس إلى الدعوى الأولى أسكن وبها أوثق ، لا سيّما إذا أضفنا ذلك إلى أنّا لم نسمعه من عالم ولا عربي » (١٢٥) .

ونسب النحويون إلى المبرّد أنّه يقيس على صيغة فعّال (١٢٦) ، وقال السيوطي : « والمبرّد يقيس باب (فاعل) و (فعّال) لأنّه في كلامهم أكثر من أن يحصى » (١٢٧) أمّا ابن الحاجب فيقول عن مسألة القياس على فعّال : « وقد كثر (فعّال) حتى لا تبعد دعوى القياس فيه (١٢٨) ، وقلّ (فاعل) فلا يمكن دعوى القياس فيه ؛ لنودوره » (١٢٩) .

أمّا مسألة القياس على (فعّال) عند المحدثين ، فتختلف عمّا هي عليه عند القدماء ، إذ نراهم يميلون إلى قبول القياس على (فعّال) ، يقول عباس حسن : ((كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة (فعّال) للدلالة على النسب — بدلاً من يائه — وكثر هذا في الحرف ، فقالوا : حدّاد ؛ لمن حرفته الحدادة ، ونجّار ؛ لمن حرفته النجارة ، وكذا لبّان ، وبقّال ، وعطّار ، ونحّاس ، وجمّال ، ونحوها من كل منسوب إلى صناعة معينة . والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياس هذا في النسب إلى الحرف ؛ لأنّ كثرة الواردة منه تكفي للقياس)) (١٣٠) .

أمّا عبّاس أبو السعود ، فنذكر في كلامه على تصويّب (فنّان) بالمعنى الشائع أنّ الأساتذة يحرّمون استعمال كلمة فنّان للشخص المولع بالفنّ وقال : ((وقد أقرّ المجمع اللغوي أنّ يصاغ فعّال للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء ، فنّان محترف للفنّ وملازم له)) (١٣١) .

وأردف قائلاً : ((هذا إلى أن صيغة فعّال تدل على النسب بغير الياء ... فإذا قلنا لصانع الزجاج : زجاج ، ولمحترف النجارة : نجّار ، ولمحترف الحدادة : حدّاد ، ولمحترف البزازة : بزّاز ؛ لأنّ كلاً من هؤلاء منسوب إلى صناعته ، وجب أن نقول لمحترف الفنّ فنّان ؛ لأنه ذو فنّ . وفي التنزيل ما يؤيد هذا ، وهو قوله تعالى : وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ [فصلت: ٤٦] أي بذي ظلم ، والمعنى : وليس ربك بظالم للعبيد ، أي ليس منسوباً إليه ظلمهم فظلام هنا لم تقع للدلالة على المبالغة ؛ لأنّ المعنى يفسد معها ، وإنّما صيغت للدلالة على النسب)) (١٣٢) .

ويقول : أحمد أمين : ((إذا وجدناهم يشنقون وزناً خاصاً ويستعملونه للدلالة على شيء خاص أمكننا أن نقيس عليه ما لم يذكروا ، فإذا وجدناهم مثلاً يصوغون (فعّال) للدلالة على محترف الحرقة أو المهنة كنجّار وحدّاد وبقّال ، أمكننا أن نقيس عليه من أسماء أصحاب المهن والحرف ما لم يذكره)) (١٣٣) .
ومن الألفاظ التي جاءت على صيغة (فعّال) دالة على النسب ممّا ورد في المخصص ما يأتي :

١. وقطن حليج — ملحوج ، وصانعه الحلاج وحرفته الحلاجة (١٣٤) .

٢. الثوب : بائع الثياب وأنكره سيبويه (١٣٥) .

٣. ورجل نجّاد وهو الذي يعالج الفرس يحشوها ويخيطها (١٣٦) .

٤. ورجل لاحم نو لحم على النسب وقد قيل : لحيم في هذا المعنى ، ورجل لحام :

٥. ورجل شاويّ نو شاء ... ورجل معّاز : صاحب معيز (١٣٧) .

وجاء في العين من ألفاظ (فعّال) الدالة على النسب ما يأتي :

١. النشّاب ومتخذة : النشّاب (١٣٨) .

٢. والبزازة حرفة البزاز (١٣٩) .

٣. وحرفة العطّار : عطارة (١٤٠) .

٤. الزيّاتة : حرفة الزيّات (١٤١) .

٥. والخياط وحرفته الخياطة (١٤٢) .

وجاء في جمهرة اللغة ما يأتي :

١. الطباخة : صنعة الطباخ (١٤٣) .

٢. والكلّاب : صاحب الكلاب (١٤٤) .

٣. والنسّاج : الحائك (١٤٥) .

٤. والفهّاد صاحب الفهود كما ان الكلاب صاحب الكلاب (١٤٦) .

٥. والبَقَّارُ صاحب البقر (١٤٧) .

ومن الشواهد القرآنية على مجيء (فعَّال) دالاً على النسب قوله تعالى : **جَ فَّ قَ قَ قَ قَ جَ [آل عمران: ١٨٢]** أثار العكبري إشكالاً عن (فعَّال) وهو قولهم : **«بناءً فعَّال للتكثير ، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل ، فلو قال : بظالم ، لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره»** (١٤٨) .

وأجاب عن ذلك بأربعة أوجه : (١٤٩)

الأول : أنّ (فعَّالاً) قد يجيء غير مراد به الكثرة ، وعليه قول طرفة :

ولستُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً ولكنْ متى يَسْتَرْقِدُ القَوْمُ أَرْقِدُ
فهو هنا لا يريد أنه يحل التلاع قليلاً ، لأنّ هذا يدفعه قوله :

* متى يَسْتَرْقِدُ القَوْمُ أَرْقِدُ *

الثاني : أنّ (ظلماً) هنا للكثرة ، لأنّه مقابل للعباد وفي العباد كثرة ، وإذا قوبل بهم كان الظلم كثيراً .

الثالث : أنه إذا نفى الظلم الكثير انتفى الظلم القليل ضرورة .

الرابع : أن يكون على النسب ، أي : لا ينسب إلى الظلم ، فيكون مثل : بزّاز وعطّار ، كأنّه قيل : ليس بذي ظلم .

ومن ذلك قوله تعالى : **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ [فصلت: ٤٦]** ، حمل ابن مالك (١٥٠) ومن تبعه (

بظلام) على النسب أي : بذي ظلم . وعدّ الأزهرى النسب بصيغة (فعَّال) في الحرف من الغالب ، ومن غير الغالب وهو ما عدّ شاذاً قول امرئ القيس :

وليسَ بذي رمحٍ فيطعنني به وليسَ بذي سيفٍ وليسَ بنبّالٍ

أي بذي نبلٍ بدليل ما قبله ، فاستعمل (فعَّال) في غير الحرف بمعنى ذي كذا ، وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك هذه الآية **«والذي حملهم على ذلك أن النفي منصبّ على المبالغة ، فيثبت أصل الفعل ، والله تعالى مُنزّه عن ذلك»** (١٥١) .

وعدّ الزركشي هذه الآية من المشكل : **«وتقريره أنه لا يلزم من نفي الظلم بصيغة المبالغة**

نفي أصل الظلم ، والواقع نفيه ، قال الله تعالى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً [يونس: ٤٤] ، **إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ [النساء: ٤٠]** **«(١٥٢) وذكر في توجيه الآية أحد عشر وجهاً (١٥٣) ، منها : أنه على النسب وهو اختيار ابن مالك الذي حكاه عن المحققين .**

وحمل عباس حسن (بظلام) على معنى النسب أي : بمنسوب إلى الظلم ، أي منسوب إلى الظلم

. والحجة في ذلك **«أنّ صيغة (فعَّال) هنا لو كانت للمبالغة لكان النفي منصبّاً على المبالغة وحدها ،**

فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ، فالمنفَى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ؛ لأنّ الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً» (١٥٤) .

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة يمكننا أن نثبت أهم النتائج التي أسفرت عنها بما يأتي :

أولاً : الأصل في النسب أن يؤدي بالياء المشددة التي تلحق المنسوب إليه ، بخلاف النسب بغير الياء الذي يدل على نسب خاص ، إمّا بمعنى ذي الشيء الذي يزاول ذلك الشيء ويلزمه ويتخذُه صنعةً ومهنةً له كما

في صيغة (فَعَّال) ، وإمّا بمعنى ذي الشيء من غير دلالة على تكثير أو مزاولة كما في صيغة (فاعل) .

ثانياً : جاءت صيغة (فاعل) ووجهت على أنّها بمعنى اسم المفعول كما في (ماء دافق) و (عيشة راضية) فهي بمعنى : (ماء مدفوق) و (عيشة مرضية) في أحد التوجيهات . وهي بمعنى النسب ، أي : ماء ذو دفق ، وعيشة ذات رضاً .

ثالثاً : جاءت صيغة (فاعل) مصوغة من الرباعي كقولهم : أمحل البلد ، فهو ماحل ، وحملت هذه الصيغة على الشذوذ ، ووجهت أيضاً على أنّها ليست باسم فاعل وإنما تفيد النسبة الإضافية ، فمعنى ماحل : ذو محل ، كما في لابن وتامر بمعنى : ذي لبن وذو تمر .

رابعاً : من صيغ المبالغة الدلّة على النسب صيغة (فَعَّال) ، وهي منقولة من بابها للدلالة على النسب ، وهي تدل على الحرّفة والصناعة والمهنة وتقتضي الاستمرار ، والتكرار ، والإعادة والتجدد والمعاناة والملازمة مثل : نجّار ، وبناء ، وعطار .

خامساً : أكثر الصيغ استعمالاً في الدلالة على النسب صيغتا (فَعَّال) و (فاعل) والصيغ الأخرى أقلّ استعمالاً منهما ؛ ولذلك اختلف اللغويون في قياس كلّ منهما ؛ فالمبرد يرى القياس على (فَعَّال) ، ونسب إليه أيضاً القياس على (فاعل) ، أمّا غيره من اللغويين فيرى الاقتصار على السماع فيهما وفي غيرهما من الصيغ الأخرى ، غير أن كثرة ما ورد منهما لا يبعد القياس عليهما .
والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً

الهوامش

- (١) ينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة / ٧١ - ٧٣ ، والمشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية / ١٠٩ - ١١٥ ، ومعاني الأبنية في العربية / ٤٦ - ٥٨ .
- (٢) شرح التصريح على التوضيح / ٢ / ١١ .
- (٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه / ٢٥٩ .
- (٤) ينظر : المخصص / ١٥ / ٧١ ، ولسان العرب (شيب) ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه / ٢٧٣ .
- (٥) سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير / ٤٥ .
- (٦) ينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة / ٧٣ .
- (٧) المصباح المنير / ٢ / ٩٥٠ .
- (٨) شرح شافية ابن الحاجب / ٢ / ٨٥ .
- (٩) المصباح المنير / ٢ / ٩٦٩ .
- (١٠) ينظر : حاشية الصبان / ٤ / ٢٨١ - ٢٨٢ .
- (١١) الكتاب / ٣ / ٣٨١ ، وينظر : الأصول في النحو / ٣ / ٨٣ ، وشرح كتاب سيبويه / ٤ / ١٣١ .
- (١٢) تحصيل عين الذهب : ٤٩٣ - ٤٩٤ .
- (١٣) الكتاب / ٣ / ٣٨١ .
- (١٤) شرح المفصل / ٦ / ١٣ ، وينظر : ظاهرة النيابة في العربية / ٣٤٠ .
- (١٥) المقتضب / ٢ / ١١٣ ، وينظر : الكتاب / ١ / ١١٠ .
- (١٦) الكتاب / ٣ / ٣٨٢ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه / ٤ / ١٣١ ، وشرح المفصل / ٦ / ١٥ .
- (١٧) شرح شافية ابن الحاجب / ٢ / ٨٥ .

- ١٨) قال الشننمري : ((الشاهد في قوله : (أهل) ومعناه ذو أهل ، وليس بجار على الفعل ، ولو جرى عليه لقال : مأهول ، أي : معمور بالأهل)) . تحصيل عين الذهب / ٤٩٤ .
- ١٩) ينظر : تحصيل عين الذهب / ٣١٢ ، ٣٣٩ ، ٥٩٠ .
- ٢٠) الكتاب ٣ / ٣٨٢ ، وينظر : المقتضب ٣ / ١٦٣ ، والأصول في النحو ٣ / ٨٣ .
- ٢١) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٨٤ ، وشرح المفصل ٥ / ١٠٠ ، ومعاني الأبنية في العربية ٥٣ / ٥٣ .
- ٢٢) ينظر : المقتضب ١ / ١٢٠ ، ٢ / ١١٣ ، وظاهرة النيابة في العربية ٣٤٣ / ٣٤٣ .
- ٢٣) ينظر : ظاهرة النيابة في العربية / ٣٤٠ - ٣٤٢ .
- ٢٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٨١ ، وشرح المفصل ٦ / ١٣ - ١٤ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٣٣ .
- ٢٥) م . ن ٣ / ٣٨١ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٦٤ ، ومعاني القرآن للاخفش ٢ / ٥٣٦ ، والمقتضب ٣ / ١٦٢ ، وديوانه ٥٦ / ٥٦ ، وفيه (أغررتني) .
- ٢٦) ينظر : شرح المفصل ٦ / ١٤ .
- ٢٧) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٨٢ .
- ٢٨) ملحق ديوانه ٦٧٢ ، وديوان الحطيئة / ٢٣٦ ، وعجزه في الكتاب ٣ / ٣٨٢ .
- ٢٩) إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٤٠٢ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن ٧ / ٥٠٢ .
- ٣٠) مجاز القرآن ٢ / ١٦٤ ، وينظر : جامع البيان ٢٣ / ٢٥ - ٢٦ .
- ٣١) معاني القرآن للنحاس ٢ / ١٠١٨ - ١٠١٨ .
- ٣٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥ / ٤٤ ، وينظر : معاني القرآن للكسائي / ٢١٨ .
- ٣٣) البحر المحيط ٩ / ٧٥ ، وينظر : الدر المصون ٥ / ٤٨٩ .
- ٣٤) مجاز القرآن ٢ / ٢٣٢ .
- ٣٥) البحر المحيط ٩ / ٤٠٢ ، وينظر : الدر المصون ٦ / ١١٥ .
- ٣٦) ينظر : العين ١ / ١٣٦ - ١٣٧ (قطع) ، و٢ / ٦٥ (عتر) ، و٤ / ٨٦ (هول) ، وليس في كلام العرب / ٣١٧ - ٣١٨ ، والصاحبي / ٢٢٠ - ٢٢١ ، والمزهر ٢ / ٨٩ .
- ٣٧) العين ١ / ١٣٦ (قطع) .
- ٣٨) م . ن ١ / ١٣٧ (قطع) .
- ٣٩) م . ن ٢ / ٦٥ (عتر) .
- ٤٠) م . ن ٤ / ٨٦ (هول) ، وينظر : لسان العرب ١١ / ٧١٢ (هول) .
- ٤١) ليس في كلام العرب / ٣١٧ - ٣١٨ ، وينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢ / ٨٩ .
- ٤٢) شرح المفصل ٦ / ١٥ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٨٨ .
- ٤٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٨٢ - ٥٨٣ .
- ٤٤) م . ن ٧ / ١٣٥ ، وينظر : ١ / ١٣٧ .
- ٤٥) الكتاب ٣ / ٣٨٢ .
- ٤٦) ينظر : المقتضب ٣ / ١٦٣ .
- ٤٧) تحصيل عين الذهب / ٣١٢ ، وينظر : ٤٩٣ .
- ٤٨) جمهرة اللغة ١ / ٣٧٢ .
- ٤٩) كذا وردت ، والصواب : (هي) ، وينظر : اللهجات العربية في التراث / ٦١٠ .
- ٥٠) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٥٥ ، وينظر : وليس في كلام العرب / ٣١٧ ، واللهجات العربية في التراث / ٦٠٩ - ٦١٠ ، ودقائق العربية / ٨٧ ، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية / ٦٦ ، وعلم الأصوات في كتب معاني القرآن / ١٩٨ ، والبناء اللغوي في الفواصل القرآنية / ٤٦ .

- (١) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٢ .
- (٢) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣١١ .
- (٣) إعراب القرآن ٥ / ١٩٨ - ١٩٩ .
- (٤) شرح الرضويّ على الكافية ٣ / ٤١٥ ، وينظر : الكتاب ٣ / ٣٨٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٨٥ - ٨٦ ، والبناء اللغوي في الفواصل القرآنية / ٤٦ .
- (٥) الكشاف ٤ / ٧٣٥ .
- (٦) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٨١ ، وينظر : دلالات أصوات اللين في اللغة العربية / ١٤٠ .
- (٧) بل يقال ذلك ، ينظر : المصباح المنير ١ / ٢٦٧ - ٢٦٨ (دقق) ، ولسان العرب ١٠ / ٩٩ (دقق) .
- (٨) الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ٤٠ ، وينظر : الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي / ٢٤٤ .
- (٩) البحر المحيط ١٠ / ٤٥١ .
- (١٠) ينظر : المصباح المنير / ٩٥ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، وأدب الكاتب / ٤٩٦ - ٤٩٧ ، ودقائق التصريف / ٣٦٢ - ٣٦٣ ، وليس في كلام العرب (الحاشية) ٥٤ - ٥٥ ، وشرح المراح / ١٣٢ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ٤٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، والتعادل في العربية / ١٦١ .
- (١١) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ٤٦ .
- (١٢) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ١٩٨ .
- (١٣) القاموس المحيط ٣ / ٣٣٦ (بقل) .
- (١٤) ينظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ١٩٨ - ١٩٩ .
- (١٥) تاج العروس ٤ / ٢٦٨ .
- (١٦) ينظر : القاموس المحيط ٢ / ٢٥٧ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٢٣٠ ، ٢ / ٧٦ ، وتاج العروس ٤ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ١٩٩ .
- (١٧) ليس في كلام العرب / ٥٤ ، وينظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ١٩٩ .
- (١٨) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ٢٠٠ .
- (١٩) القاموس المحيط ٤ / ٤٩ (محل) ، وينظر : تاج العروس ٨ / ١١٣ ، ٧ / ٢٣١ .
- (٢٠) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ٢٠٠ .
- (٢١) دقائق التصريف / ٣٦٣ .
- (٢٢) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ٢٠٠ .
- (٢٣) م . ن / ٢٠١ .
- (٢٤) تاج العروس ٥ / ٥٦٥ ، (قرب) ، وينظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ٢٠١ .
- (٢٥) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي / ٢٠١ .
- (٢٦) م . ن / ٢٠١ .
- (٢٧) العين ٣ / ٢٤٢ (محل) .
- (٢٨) م . ن ٥ / ١٦٩ - ١٧٠ .
- (٢٩) إصلاح المنطق / ٢٦٢ - ٣٦٣ ، وينظر : المخصص ١٥ / ٦٨ - ٦٩ .
- (٣٠) جمهرة اللغة ٢ / ٢٨ .
- (٣١) ديوان الأدب ١ / ٣٦٠ .
- (٣٢) ينظر : الخصائص ١ / ٩٧ ، والحوذان : اسم بنت .
- (٣٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧٨ .

- (^{٨٤}) مجاز القرآن ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وينظر : الكتاب ١ / ٢٨٨ .
- (^{٨٥}) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٧٨ .
- (^{٨٦}) م . ن ١ / ٦٠١ .
- (^{٨٧}) م . ن ١ / ٦٠٢ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٧٧ .
- (^{٨٨}) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧٨ ، والكشاف ٢ / ٥٧٤ - ٥٧٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٦٧ ، والتبيين في إعراب القرآن ٢ / ٧٨٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠ / ١٥ - ١٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٦٢ - ٤٦٣ ، والدر المصون ٤ / ٢٩٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٦ / ٣٤١ ، ٧ / ٥٠٣ .
- (^{٨٩}) ينظر : المقتضب ٣ / ١٦١ ، وشرح كتاب سيبويه ٤ / ١٣١ ، والمخصص ١٥ / ٦٩ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٩ ، ٦ / ١٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٨٥ ، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ٦ / ٦٧ ، ومعاني الأبنية في العربية ١٠٧ ، ١٧٤ ، وظاهرة النيابة في العربية ٣٣٩ .
- (^{٩٠}) ظاهرة النيابة في العربية ٣٤٩ .
- (^{٩١}) فقه اللغة وخصائص العربية ١٤٤ .
- (^{٩٢}) ينظر : همع الهوامع ٣ / ٧٥ ، ومعاني الأبنية في العربية ١٠٧ .
- (^{٩٣}) معاني الأبنية في العربية ١٠٨ .
- (^{٩٤}) الخصائص ٣ / ٤٦ .
- (^{٩٥}) ينظر : معاني الأبنية في العربية ١٠٨ - ١٠٩ .
- (^{٩٦}) ينظر : المقتضب ٣ / ١٦١ ، وشرح كتاب سيبويه ٤ / ١٣١ ، وشرح المفصل ٦ / ١٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٨٤ - ٨٥ .
- (^{٩٧}) معاني الأبنية في العربية ١١٠ ، وينظر : دلالة اللواحق التصريفية ١٣٠ - ١٣١ .
- (^{٩٨}) الكتاب ٣ / ٣٨١ .
- (^{٩٩}) الكتاب ٣ / ٣٨١ .
- (^{١٠٠}) م . ن ٣ / ٣٨٢ .
- (^{١٠١}) المفصل ٢١٢ ، وينظر : المخصص ١٥ / ٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٨٢ .
- (^{١٠٢}) أي بصاحب الصنعة ، والمراد به هنا المالك .
- (^{١٠٣}) الكتاب ٣ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، وينظر : الأصول في النحو ٣ / ٨٣ .
- (^{١٠٤}) المقتضب ٣ / ١٦٢ .
- (^{١٠٥}) م . ن ٣ / ١٦١ .
- (^{١٠٦}) المقتضب ٣ / ١٦١ ، وينظر : ٢ / ١١٣ ، والمخصص ١٥ / ٦٩ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٩ .
- (^{١٠٧}) الكتاب ٣ / ٣٨١ ، وينظر : الأصول في النحو ٣ / ٨٣ .
- (^{١٠٨}) ينظر : شرح عمدة الحافظ ٨٩٩ ، وظاهرة النيابة في العربية ٣٤٠ .
- (^{١٠٨}) ينظر : شرح الأشموني ٣ / ٤٥٥ .
- (^{١١٠}) ينظر : ظاهرة النيابة في العربية ٣٤٠ .
- (^{١١١}) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٨٥ .
- (^{١١٢}) شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٣٢ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٨٥ .
- (^{١١٣}) التكملة ٢٥٧ ، وينظر : لسان العرب ٢ / ٨ (بنت) .
- (^{١١٤}) ورد في لسان العرب ١١ / ٤٨ (بدل) ، ((والعرب تقول للذي يبيع كل شيء من المأكولات : بذال ، قال أبو الهيثم ، والعامّة تقول : بقال)) .
- (^{١١٥}) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٨٥ ، وينظر : ظاهرة النيابة في العربية ٣٣٩ .

- ١٦) في التراث اللغوي / ١٨٢ - ١٨٣ .
- ١٧) ينظر : م . ن / ١٨٠ .
- ١٨) م . ن / ١٨٣ .
- ١٩) الكتاب / ٣ / ٣٨٢ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه / ٤ / ١٣٢ ، وشرح جمل الزجاجي / ٢ / ٣٠٩ ، وارتشاف الضرب / ٢ / ٦٣٤ ، وتوضيح المقاصد / ٣ / ١٢٢ ، وشرح التصريح على التوضيح / ٢ / ٦١٢ ، وسمع الهوامع / ٣ / ٤٠٨ ، وشرح الأشموني / ٣ / ٤٥٦ .
- ٢٠) ينظر : شرح كتاب سيبويه / ٤ / ١٣٢ ، وشرح المفصل / ٦ / ١٥ .
- ٢١) الأصول في النحو / ٣ / ٨٣ .
- ٢١) ينظر : القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة / ١٩٥ .
- ٢٢) ينظر : المقتضب / ٣ / ٣٦١ .
- ٢٣) الانتصار لسبويه على المبرّد / ٤ / ٢١٤ ، والمقتضب (الحاشية) / ٣ / ١٦١ .
- ٢٤) أي : المبرّد .
- ٢٥) الانتصار لسبويه على المبرّد / ٤ / ٢١٤ ، والمقتضب (الحاشية) / ٣ / ١٦١ .
- ٢٦) ينظر : ارتشاف الضرب / ٢ / ٦٣٤ ، وتوضيح المقاصد / ٣ / ١٢٢ ، وشرح التصريح على التوضيح / ٢ / ٦١٢ ، وشرح الأشموني / ٣ / ٤٥٦ ، والنحو الوافي / ٤ / ٧٤٤ (الحاشية) .
- ٢٧) همع الهوامع / ٣ / ٤٠٨ .
- ٢٨) قال محقق الكتاب : ((ظاهر كلام المبرّد أنّ فعلاً قياس)) ، وأحال على المقتضب / ٣ / ١٦١ .
- ٢٩) الإيضاح في شرح المفصل / ١ / ٥٨٢ .
- ٣٠) النحو الوافي / ٤ / ٧٤٣ - ٧٤٤ ، وينظر : / ٣ / ٢٦٩ .
- ٣١) أزهير الفصحى / ٤٥ .
- ١٣٢) م . ن / ٤٦ .
- ٣٣) فيض الخاطر (أحمد أمين) / ١٠ / ١٩٦ .
- ٣٤) المخصص / ٤ / ٧٠ .
- ٣٥) م . ن / ٤ / ٦٣ ، والعين / ٦ / ٨٥ .
- ٣٦) م . ن / ٤ / ٧٥ ، والعين / ٦ / ٨٥ .
- ٣٧) المخصص / ٧ / ١٧٦ ، وإصلاح المنطق / ٢٦٦ ، والعين / ٤ / ٦٨ - ٦٩ .
- ٣٨) العين / ٦ / ٢٩٦ .
- ١٣٩) م . ن / ٧ / ٣٥٣ .
- ١٤٠) م . ن / ٢ / ٨ .
- ١٤١) م . ن / ٧ / ٣٧٨ .
- ١٤٢) م . ن / ٤ / ٢٩٣ .
- ١٤٣) جمهرة اللغة / ١ / ٢٩٤ .
- ١٤٤) م . ن / ١ / ٤٠٧ .
- ١٤٥) جمهرة اللغة / ١ / ٥٤٠ .
- ١٤٦) م . ن / ١ / ٨٠٣ .
- ١٤٧) م . ن / ٢ / ٨٠٥ .
- ١٤٨) التبيان في إعراب القرآن / ١ / ٣٢٦ .

٤٩) م . ن ١ / ٣١٦ ، والبحر المحيط ٣ / ٤٥٦ - ٤٥٧ ، والدر المصون ٢ / ٢٧٤ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٧ / ٥٥٥ .

١٥٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٣١٦ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢١ ، ومغني اللبيب ١ / ١١١ .

١٥١) شرح التصريح ٢ / ٦١١ ، وينظر : لسان العرب ١٨ / ٦٤٢ (نبل) .

١٥٢) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٥١١ .

١٥٣) ينظر : م . ن ٢ / ٥١١ - ٥١٢ .

١٥٤) النحو الوافي ٣ / ٢٧٠ ، ٤ / ٧٤٣ - ٧٤٤ ، وينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/٨٣ - ٨٤ .

المصادر والمراجع

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة - بغداد ، ط١ / ١٩٦٥ م .
٢. إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر : الدمياطي ، أحمد بن محمد المعروف بالبنا (ت١١١٧هـ) ، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد اسماعيل ، عالم الكتب ، عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة : ط١ / ١٩٨٧ م .
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد ، ومراجعة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط١ / ١٩٩٨ م .
٤. إصلاح المنطق : ابن السكيت ، يعقوب بن اسحاق ، (ت٢٤٤هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط / ٣ .
٤. الأصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ / ١٩٨٧ .
٥. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : د. فاضل مصطفى الساقى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ / ٢٠٠٨ م .
٦. الانتصار لسبويه على المبرد : ابن ولاد النحوي ، أبو العباس أحمد بن محمد ، (ت٣٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ / ١٩٩٦ م .
٧. الإيضاح في شرح المفصل : أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب ، (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. محمد عبد الله ، ط١ / دار سعد الدين - دمشق ، ٢٠٠٥ م .
٨. البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف ، (ت٧٤٥هـ) ، بعناية صدقي محمد جميل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / ١٩٩٢ .
٩. البناء اللغوي في الفواصل القرآنية : د. علي عبد الله حسين ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ومؤسسة دار الصادق الثقافية عمان ، ط١ / ٢٠١١ م .
١٠. تاج العروس شرح القاموس : الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، المطبعة الخيرية بمصر ، ط١ .
١١. التبيان في إعراب القرآن : العكبري ، عبد الله بن الحسن ، (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية .
١٢. تحصيل عين الذهب : الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت٤٧٦هـ) ، حققه وعلق عليه : د. زهير عبد المحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، ط١ / ١٩٩٢ .
١٣. التعادل في العربية دراسة صوتية صرفية نحوية : د. ابتسام ثابت محمد ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية - بغداد ، ط١ / ٢٠٠٩ م .
١٤. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : د. محمود عكاشة ، دار النشر للجامعات - مصر ، ط١ / ٢٠٠٥ م .

١٥. جامع البيان عن تأويل آي القرآن : المعروف بتفسير الطبري : الطبري ، محمد بن جرير ، ضبط وتعليق : محمود شاكر الحرساني ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، ط ١ / ٢٠٠١ م .
١٦. الجامع لأحكام القرآن الكريم : القرطبي ، محمد بن أحمد ، (ت ٦٧١هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢ م .
١٧. جمهرة اللّغة : بن دريد ، محمد بن الحسن ، (ت ٣٢١هـ) ، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ / ٢٠٠٥ م .
١٨. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل : الخصري ، الشيخ محمد الهمداني (ت ٢٨٧هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت / ١٩٩٥ م .
١٩. حاشية الصّبان على شرح الأشموني : الصّبان ، محمد بن علي (ت ٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ / ١٩٩٧ م .
٢٠. دراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عزيمة ، جامعة الأزهر ، دار الحديث - القاهرة / ٢٠٠٤ م .
٢١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، أبو العباس بن يوسف ، تحقيق وتعليق : الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ / ١٩٩٤ م .
٢٢. دقائق التصريف : المؤدّب ، القاسم بن محمد بن سعيد ، (من علماء القرن الرابع الهجري) تحقيق : د. أحمد ناجي القيسي ، ود. حاتم الضامن ، ود. حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي / ١٩٨٧ م .
٢٣. دلالات أصوات اللين في اللغة العربية : الدكتورة كوليزار كاكل عزيز ، دار دجلة - عمان ، ط ١ / ٢٠٠٩ م .
٢٤. دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية : أشواق محمد النجار ، دار دجلة - عمان ، ط ١ / ٢٠٠٦ م .
٢٥. ديوان الأدب : الفارابي ، اسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠هـ) ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر ، ود. إبراهيم أنيس ، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١ / ٢٠٠٣ م .
٢٦. سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير : الأستاذ الدكتور خليل بُنيان الحسّون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ / ٢٠٠٩ م .
٢٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني ، علي بن محمد هوامشه وفهارسه حسن حمد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ / ١٩٩٨ م .
٢٨. شرح التصريح على التوضيح : الأزهرى ، خالد بن عبد الله ، (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ / ٢٠٠٠ م .
٢٩. شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاسترآبادي ، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، منشورات مؤسسة الصادق ، طهران / ١٩٧٨ م .
٣٠. شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين الاسترآبادي ، محمد بن الحسن ، (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربي ، بيروت / ١٩٧٥ م .
٣١. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري / وزارة الأوقاف ، مطبعة العاني ببغداد ، ١٩٧٧ م .
٣٢. شرح المراح في التصريف : العيني ، بدر الدين محمود (ت ٨٥٥هـ)
٣٣. حقه وعلّق عليه الدكتور عبد الستار جواد ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع / ٢٠٠٧ م .
٣٤. شرح المفصل : ابن يعيش ، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المنى ، القاهرة .
٣٥. الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : احمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق: مصطفى الشومى ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت / ١٩٦٣ م .

٣٦. ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦ .
٣٧. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : د. حسين عباس الرفايعه ، دار جريز للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ / ٢٠٠٦ م .
٣٨. الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي : عبد الجليل يوسف بَدَا ، المكتبة العصرية — بيروت ، ط١ / ٢٠٠٦ م .
٣٩. العين : الفراهيدي ، الخليل بن احمد ، (ت١٧٥هـ) تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر / ١٩٨٠ — ١٩٨٥ م .
٤٠. فقه اللغة وأسرار العربية ، الثعالبي ، عبد الملك بن محمد (ت٤٣٠هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت .
٤١. في التراث اللغوي : د. مصطفى جواد ، قدم له وأخرجه ونصّصه وفهرسه : محمد جميل شلش ، وعبد الحميد العلمي ، منشورات وزارة الاعلام — العراق / ١٩٧٥ م ، سلسلة كتب التراث (٣٩) .
- الكتاب : لسبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط٢ / ١٩٧٧ — ١٩٨٣ .
٤٢. الكشف : الزمخشري ، محمود بن عمر ، (ت٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي / ١٩٨٦ .
٤٣. لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت / ١٩٥٦ .
٤٤. اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، عالم الكتب — بيروت ، ط٤ / ٢٠٠٤ م .
٤٥. اللهجات العربية في التراث : د. أحمد علم الدين الجندي ، دار العربية للكتاب ، ليبيا — تونس / ١٩٧٨ .
٤٦. ليس في كلام العرب : ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ / ١٩٧٩ .
٤٧. مجاز القرآن : أبو عبيدة ، معمر بن المثنى ، (ت٢١٠هـ) تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، نشره محمد سامي أمين بمصر ط١ / ١٩٥٤ — ١٩٦٣ .
٤٨. المخصص : ابن سيده ، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ) ، دار الفكر ، بيروت / ١٩٧٨ .
٤٩. المزهري في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن الكمال ، (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه
- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية : د. سيف الدين طه الفقراء ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع — الأردن ، ط١ / ٢٠٠٤ م .
٥٠. معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ / ١٩٨٥ م .
٥١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : الفيومي ، أحمد بن محمد ، (ت٧٧٠هـ) ، دار القلم — بيروت .
٥٢. معاني الأبنية في العربية : د. فاضل السامرائي ، ط١ ، بغداد / ١٩٨١ .
٥٣. معاني القرآن : الاخفش ، سعيد بن مسعدة ، (ت٢١٥هـ) تحقيق : د. فائز فارس ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ط٢ / ١٩٨١ .
٥٤. معاني القرآن : الفراء ، يحيى بن زياد ، (ت٢٠٧هـ) عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ / ١٩٨٣ .
٥٥. معاني القرآن : الكسائي ، علي بن حمزة (ت١٨٩هـ) ، أعاد بناءه وقدم له الدكتور عيسى شحاته عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع — القاهرة / ١٩٩٨ م .
٥٦. معاني القرآن : النحاس ، احمد بن محمد ، (ت٣٣٨هـ) تحقيق : د. يحيى مراد ، دار الحديث — القاهرة .

٥٧. معاني القراءات : الأزهرى ، محمد بن احمد (ت٣٧٠هـ) حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ / ١٩٩٩ م .
٥٨. المقتضب : المبرّد ، محمد بن يزيد ، (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت .